

السياسة والتقدّم والبرلمان في العام ٢٠١٨: هل تستطيع المرأة اللبنانية المضي قدماً؟

كاثرين بتروني وماركوس هالينان

ملخص النتائج الرئيسية^١

قد يشهد لبنان زيادة ملحوظة في عدد النساء اللواتي سيشتغلن مقاعد في البرلمان في أيار/ مايو ٢٠١٨ القادم نتيجة مبادراتٍ قدّمتها مجموعاتٌ نسائيةٌ وناشطون في «المجتمع المدني»، وكذلك بسبب العدد الكبير من المرشحات - ١١٣ في بداية الفترة الانتخابية. غير أنّ النساء اللبنانيات لا يزلن يتعرّضن لتحدياتٍ عديدةٍ للتواجد في الحكومة، مثلما تظهر الورقة الآتية. إذ لا يقدّم القانون الانتخابي الجديد الذي أُقرّ في حزيران/ يونيو ٢٠١٧ فرصةً متساويةً للنساء كي يتمّ انتخابهن، وسيظهر لاحقاً إن كان سيزيد تمثيل النساء في البرلمان فعلياً. غير أنّ العدد التاريخي للنساء المرشحات لهذه الانتخابات يبرهن على أنّ النساء أكثر تصميماً من أيّ وقتٍ مضى على زيادة حضورهنّ في السياسة اللبنانية.

كاثرين بتروني طالبة دكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط الحديث في الجامعة الأمريكية في بيروت. وهي تكتب حالياً أطروحتها حول دور كُلية البنات الأمريكية في بيروت في تقدّم النساء اللبنانيات في القرن العشرين. كما تقوم بتروني ببحثٍ عن مشاركة النساء في السياسة العامة، وقدّمت دراساتٍ حول هذا الموضوع في مؤتمراتٍ دوليةٍ متنوّعة. ماركوس هالينان مستشارٌ مستقلٌ في مجال الأبحاث حائزٌ على ماجستير آداب في الدراسات السياسية من الجامعة الأمريكية في بيروت. يتخصص هالينان في النظام السياسي اللبناني؛ وفي الفاعلين المسلّحين غير الحكوميين مثل تنظيم القاعدة وما يُدعى بالدولة الإسلامية وحزب الله؛ وكذلك يتخصص في السياسة الأمريكية الخارجية في الشرق الأوسط. وهو حالياً مستشارٌ في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية حول الحرب في اليمن.

النساء في السياسة في لبنان: «المساومة مع البطيركية»^٢

لقد حققت اللبنانيات تقدماً ملموساً في مجالي التعليم^٣ والاقتصاد^٤، غير أنّ نجاحهنّ أقلّ بكثيرٍ في عالم السياسة^٥. ويمكن أن ننسب وصول معظم النساء اللواتي دخلن عالم السياسة إلى نقصٍ في الوراثة الذكور لملء مقعد قريبٍ ذكّرٍ بعد وفاته^٦. إنّ العوامل الأولية التي تساهم في نقص مشاركة النساء في السياسة اللبنانية تنحدر من بنية المجتمع بالصلة مع النوع الاجتماعي. وتشتمل هذه البنية نظام الزعامة البطيركي^٧ وأساس القرابة الأبوية في المجتمع^٨ ونظام الحكم الطائفي وسلطة المؤسسات الدينية^٩ وإرث الاستعمار الفرنسي^{١٠}.

سوف ينتخب لبنان برلماناً جديداً بتاريخ ٦ أيار/ مايو ٢٠١٨، بعد ما يقارب العقد من آخر انتخابات نيابية له^{١١}. وقد قدّم القانون الانتخابي الجديد الذي أُقرّ في حزيران/ يونيو ٢٠١٧ نظاماً انتخابياً «نسبياً» وأعاد رسم الدوائر الانتخابية^{١٢}. بحدود منتصف شهر آذار/ مارس ٢٠١٨، بلغ عدد النساء المسجّلات لخوض الانتخابات النيابية ١١٣ امرأة، وهي زيادةٌ مدهشةٌ مقارنةً مع العام ٢٠٠٩ حيث ترشّحت ١٢ امرأةً وانتُخبت أربعٌ منهنّ. هؤلاء النساء ١١٣ متبايناتٌ في انتماءاتهنّ وهنّ غير تقليديّات إلى حدٍّ كبيرٍ. معظمهنّ لا ينحدرن من سلالاتٍ سياسيةٍ و١٠٣ منهنّ ترشّحن بصورةٍ مستقلّةٍ أو بوصفهنّ مرشّحات عن «المجتمع المدني»^{١٣}.

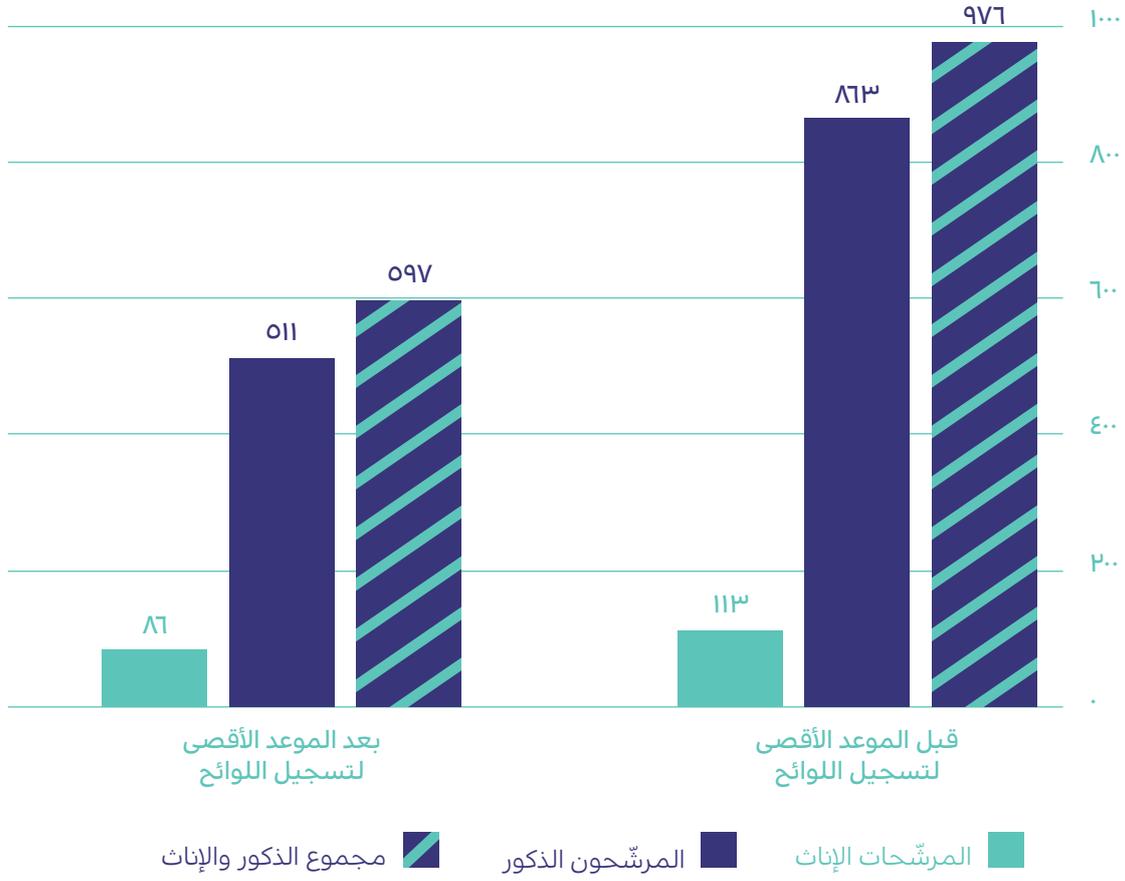
يثير هذا السياق الأسئلة التالية:

- هل ستضع هذه الانتخابات لبنان على طريق تمثيلٍ نسائيٍّ أكبر في البرلمان، أم أنّ أمراء الحرب السابقين والرجال من السلالات السياسية سيواصلون السيطرة على الحكومة؟
 - هل ستأتي النساء المنتخبات من الأحزاب والعائلات السياسية التقليدية أم ستظهر وجوهٌ سياسيةٌ جديدةٌ؟
 - هل يوفّر القانون الجديد مساحةً للنساء، ولاسيّما أولئك اللواتي لا ينتمين إلى السياسة السائدة، أم أنّه سيعرّز فحسب الوضع القائم؟
 - أخيراً، هل تحدّث تحالفات «المجتمع المدني» الجديدة الديناميات الطائفية والجندرية المسيطرة؟
- يطرح موجز السياسات الآتي أنّه في حين يبدو العدد التاريخي للمرشّحات واعداً بتوسيع المشاركة السياسية النسائية في لبنان، فإنّ هذه الظاهرة هي بالأساس نتيجة مبادراتٍ قامت بها نساءٌ بمفردهنّ ومجموعاتٌ نسائية، وكذلك نتيجة مبادراتٍ أخرى من «المجتمع المدني»، أكثر ممّا هي تشجيعٌ مؤسّساتيٌّ أو تغيّراتٌ بنيوية ضمن الحكم. علاوةً على ذلك، وفي حين يصعب التنبؤ بما إذا كان القانون الانتخابي الجديد سيؤدّي إلى زيادةٍ في تمثيل النساء في البرلمان، فمن الواضح من البداية أنّ القانون الجديد لا يعطي للنساء فرصاً متساوية في الفوز بالانتخابات. هنالك أصلاً عدم توافقٍ سافرٍ بين التساوي في الفرص والتساوي في النتائج. إضافةً إلى ذلك، لم تساعد الأحزاب السياسية السائدة النساء في هذا المجال. وقد أدّى ذلك إلى اصطاف معظم المرشّحات مع مجموعات «المجتمع المدني»، في محاولةٍ لتحديّ الوضع الطائفي القائم والمستند إلى التمييز بين الجنسين عبر خلق تحالفاتٍ تعارض الأحزاب المقامة على أساسٍ طائفي، وعبر ترشيح نساءٍ ضمن صفوفها.

القانون الانتخابي الجديد: حصصٌ للطوائف - وليس للنساء

يتضمّن القانون الانتخابي الجديد تغييراتٍ في الدوائر الانتخابية ويتمتع بمظهرين جديدين بوضوح: التمثيل «النسبي» واختيار مرشّح «تفضيلي». فالمواطنون لا ينتخبون المرشّحين كأفراد، بل عليهم التصويت لقائمة مرشّحين في دائرتهم، ثمّ التصويت لمرشّح تفضيليٍّ واحد من القائمة التي اختاروها. يتمّ تحديد عدد المقاعد العائدة لكلّ لائحة انطلاقاً من الحاصل الانتخابي^{١٤} وعدد الأصوات التي تحزها القائمة. يُقسّم العدد الإجمالي للأصوات التي فازت بها القائمة على الحاصل

الرسم البياني ١: توزيع المرشّحين للانتخابات النيابية اللبنانية للعام ٢٠١٨ وفق النوع الاجتماعي: قبل وبعد الموعد الأقصى لوضع اللوائح



المصدر: <http://www.elections.gov.lb>

الانتخابي الذي يحدّد العدد النوعي للمقاعد التي ستحتلّ بها القائمة. بعد ذلك، يتمّ اختيار المرشّحين في دائرة معيّنة وفق أكبر عددٍ حازوا عليه من الأصوات التفضيلية. وبعد اكتمال حصة مذهبٍ ما أو عدد المقاعد التي حازت عليها لائحته ما، يصبح باقي المرشّحين من هذه الطائفة أو القائمة غير مؤهلين. بالتالي، يمكن أن يخسر مرشّحٌ حصل على عددٍ أعلى من الأصوات التفضيلية لصالح مرشّحٍ حاز على أصواتٍ أقل، وذلك فحسب بسبب تخصيص المقاعد حسب المذهب. ويصعب أن يؤدّي أيّ من جوانب هذا القانون الجديد إلى تنافسٍ عادلٍ بين المرشّحين.

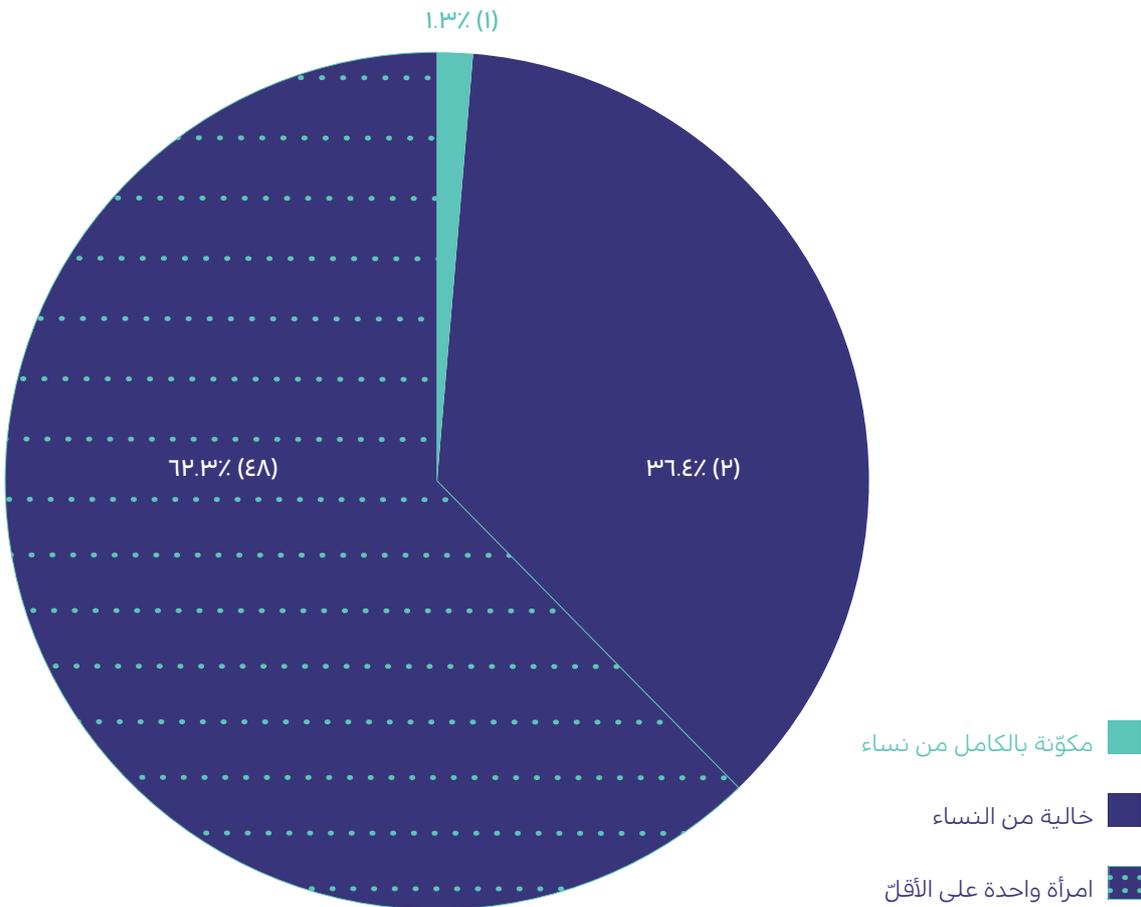
فضلاً عن ذلك، يعيد القانون ترتيب لبنان ضمن ١٥ دائرة انتخابية تتضمّن ٢٧ قضاءً، أو دائرةً صغيرةً^{١٥}. يقسم هذا التحيّز في تقسيم الدوائر الانتخابية الطوائف إلى دوائر منفصلة بدلاً من أن يخلق دوائر انتخابية مختلطة^{١٦}، ما سيجعل التآلفات والأنظمة الزبائنية في الدوائر الأصغر كما هي وأكثر قوّةً. سيبدو أنّ ذلك يؤدّي المرشّحين المستقلّين، بما أنّ الناخبين قد يميلون إلى منح تصويتهم التفضيلي لعضوٍ من طائفتهم أو حزبهم^{١٧}. يستند هذا الافتراض إلى تاريخ الولاءات المسبقة المتشابكة في البلاد ويبدو منطقيّاً أنّ المرشّحين الجدد الذين لا يتمتّعون بقاعدة ولائٍ سوف يكافحون للحصول على أكبر قدرٍ من الأصوات. وبما أنّ غالبية المرشّحات المئة والثلاث عشرة ينشطن على نحوٍ مستقلٍّ وليست لديهنّ قاعدةً سياسيةً راسخة، فمن غير المرجّح أن يكنّ قادراتٍ على الفوز بعددٍ كبيرٍ من المقاعد في النظام الانتخابي الجديد، على الرغم من ترشح النساء في كافّة الدوائر الانتخابية الخمس عشرة.

طُلب من المرشّحين تشكيل قوائم انتخابية بحلول أواخر شهر آذار/ مارس ٢٠١٨ كي يبقوا مؤهّلين. كان العدد الكلي للمرشّحين المسجّلين بدايةً ٩٧٦ مرشّحاً، ١١٣ منهم نساء^{١٨}. لكن نظراً لشروط القانون الانتخابي الجديد، فقد المرشّحون الذين لم يتمكّنوا من الانضمام إلى قوائم أهليّتهم للبقاء في السباق الانتخابي. في وقت كتابة هذه السطور، بقي ٥٩٧ مرشّحاً عند انتهاء مدّة الانسحاب، بعد انسحاب ٣٧٩ شخصاً - ٢٧ امرأة و٣٥٢ رجل - (الرسم البياني ١)^{١٩}. قبل الإدلاء بأيّ صوت، حرم القانون حوالي ربع النساء اللواتي قدّمن ترشيحهنّ من فرصة الترشّح. ويشير ذلك إلى أنّ القانون الجديد لا يسهّل الوصول إلى البرلمان، ولاسيّما للمرشّحات، حيث أنّه قد أبعد كثيراً من النساء اللواتي لم يتمكّن من الانضمام إلى قوائم. لا يزال ٥١١ مرشّحاً و٨٦ مرشّحةً يخوضون السباق الانتخابي، بعد انسحاب ٤١ بالمئة من الرجال و٢٤ بالمئة من النساء.

على الرغم من انسحاب ٢٤ بالمئة من النساء، ثمة أغلبية طفيفة من القوائم المسجّلة تتضمّن مرشّحات. فمن أصل ٧٧ قائمة، تتضمّن ٤٨ قائمة (٦٢,٣ بالمئة) امرأةً واحدةً على الأقل، في حين لا تتضمّن ٢٨ قائمة (٣٦,٤ بالمئة) أيّ امرأة (الرسم البياني ٢). ثمة قائمة واحدة فقط - نساء عكّار - مكوّنة بكاملها من النساء^{٢٠}. قائمة نساء عكّار هي القائمة الوحيدة التي تتحدّى جذرياً الديناميات الجندرية التقليدية في المشهد السياسي اللبناني، ليس باستثناء الرجال منها فحسب، بل كذلك بكونها تهدف إلى أن تملأ النساء نصف المقاعد النيابية^{٢١}.

لو كانت الحصص الجندرية قد اعتمدت، لأمكن أن تشجّع على تشكيل قوائم نسائية حصراً، ولضمنت تساوي الفرص للنساء. يستخدم لبنان الحصص الدينية للطوائف في البرلمان، لكنّه لم يضع حصصاً جندرية لهذه الانتخابات، على الرغم

الرسم البياني ٢: توزيع المرشّحات في ٧٧ لائحة



المصدر: <http://www.elections.gov.lb>

من الحملات النشيطة التي شنتها المجموعات النسائية^{٣٢}. تقدّم حزب الكتائب إلى البرلمان بمشروع قانونٍ اقترح وجود حصّةٍ للنساء تبلغ ثلث مقاعد البرلمان، لكن لم تتمّ المصادقة على هذا المشروع^{٣٣}. وكان حزب الله أحد أكثر المعارضين صراحةً لهذا المشروع، فقد عبّر عن معارضته الصريحة لوجود النساء في مواقع صنع القرار^{٣٤}. وبصرف النظر عن المواقف الرسمية تجاه الحصص، فإنّ كافّة الأحزاب السياسية فشلت في تسمية عددٍ ذي دلالةٍ من المرشحات لانتخابات العام ٢٠١٨. ثمة مثالٌ يبيّن هذا التناقض هو مثال لارا سعادة، رئيسة السياسة العامة والتشريع في حزب الكتائب، التي أرادت أن تخوض انتخابات العام ٢٠١٨ وتوقّعت أن يرشّحها الحزب. وعندما وصل الاختيار بين سعادة وعضوٍ آخر في حزب الكتائب هو إيلي ماروني، اختار الحزب ماروني بدلاً منها^{٣٥}. ولم يمنع تصريح ماروني علناً في السنة المنصرمة بأنّ النساء المغتصبات من ذنابات^{٣٦} الحصّة المزعومة لدى حزب الكتائب والمحاببة للجنّدر من تسميته على حساب امرأة مؤهّلة.

النساء في الأحزاب التقليدية: سياسة التنافر

في تموز/ يوليو ٢٠١٢، شارك ممثلون وممثلات للأحزاب السياسية اللبنانية في ورشات عملٍ نظّمتها وحدة شؤون المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية لتوسيع وجود النساء في الحكم^{٣٧}. وعلى الرغم من ذلك، فلم تفعل الأحزاب السياسية أكثر من زيادة عدد المرشحات بهامشي صغير (الرسم البياني ٣). في انتخابات ٢٠١٨ اللبنانية، يبلغ عدد مرشّحي حركة المستقبل ٣٧ مرشّحاً، منهم أربعة نساءٍ فقط؛ كما يدفع التيار الوطني الحرّ قدماً امرأتين من أصل ٤٦ مرشّحاً؛ ورشّح حزب الكتائب امرأتين من أصل ١٧ مرشّحاً؛ ومن مجموع المرشّحين عن حركة أمل والذين يبلغ عددهم ١٦ مرشّحاً، توجد امرأة واحدة فقط، كما لا توجد في قوائم الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الله أيّ مرشّحةٍ من بين المرشّحين العشرة والثلاثة عشر على التوالي^{٣٨}. تبلغ نسبة المرشّحات في هذه الانتخابات اللواتي رشّحتهنّ أحزابٌ سياسيةٌ راسخة ٩ بالمئة فقط^{٣٩}. وهذا يؤكّد أنّ الحصّة الجندرية أكثر الطرق واقعيّةً لزيادة عدد النساء في البرلمان. سوف يرغم تبني حصّةٍ جندريةٍ الأحزاب السياسية على ترشيح مزيدٍ من النساء. غير أنّ المتشكّكين في الحصّة الجندرية، مثل نعمت بدر الدين التي ترشّحت عن المقعد الشيعي في دائرة بيروت الثانية، يقولون بأنّ زعماء الأحزاب سوف يكتفون بـ«إدخال قريباتهم وصديقاتهم» في حال أرغموا على الالتزام بحصّة^{٣٠}.

يبدو أنّ الأحزاب السياسية غير مهتمّةٍ بترشيح النساء إلى البرلمان بخاصّة. ثمة نتيجةٌ كبرى غير متوقّعة لهذه الدراسة تتمثّل في أنّ النساء يلعبن أدواراً بارزة في صنع القرار في بعض الأحزاب السياسية الراسخة. فعلى سبيل المثال، ثمة سبع نساءٍ في المكتب السياسي لحركة المستقبل^{٣١}، في حين أنّ الأمين العامّ في كلٍّ من التيار الوطني الحرّ^{٣٢} والقوّات اللبنانية^{٣٣} من النساء. معظم الأحزاب السياسية الرئيسية لديها لجانٍ للمرأة، ما يشير إلى ما يبدو أنّه انفتاحٌ لهذه المجموعات على إدماج النساء، على الرغم من عدم وضوح الدور الفعلي الذي يُتوقّع من النساء أن يلعبه.

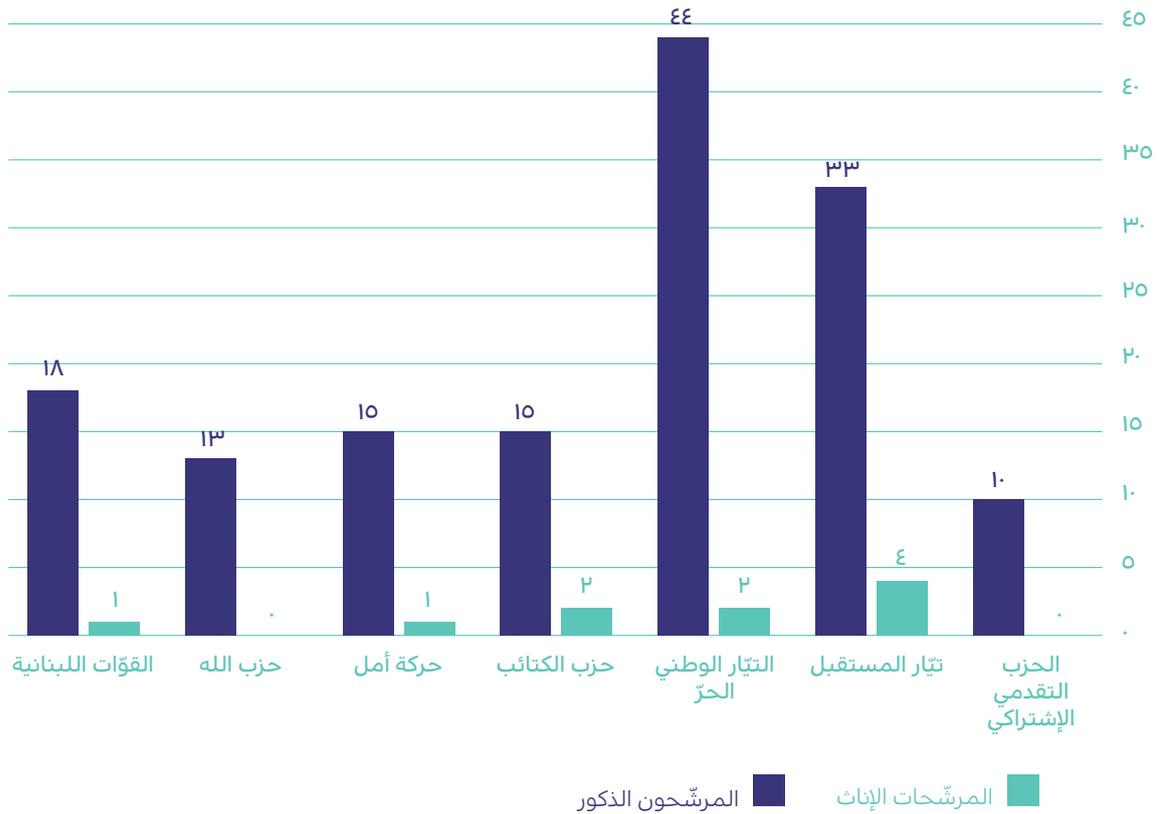
من العائلة والتحدّيات المالية...

ثمة قيودٌ أخرى على مشاركة النساء في السياسة، تتمثّل في الضغوط العائلية والاعتبارات المالية. ومن المثير للدهشة أنّ ١٤ من أصل ١٥ مرشّحة تمّ استجوابهنّ أعلن بأنّ عائلتهنّ تدعم إلى أقصى حدٍّ طموحاتهنّ السياسية. يشير هذا الأمر إلى أنّ دعم العائلة مهمٌّ في اتخاذ النساء قراراً بالترشّح لمنصبٍ عامّ. وتأتي التحدّيات المالية لتكون عامل تعقيدٍ إضافي. فمن أصل ١٥ مرشّحة، كانت ١٣ منهنّ يكافحن لتمويل حملاتهنّ. وقد صرّح علي سليم، من الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات^{٣٤}، قائلاً: «الأمر أكثر صعوبةً بالنسبة إلى النساء في التصويت التفضيلي بسبب السقف المرتفع للإنفاق. لدى كلّ مرشّحٍ خيارٌ وحقٌّ في أن ينفق ما يصل إلى ٢٠٠ ألف دولار أمريكي، وهو مبلغٌ من المال لا يصل إليه عموماً إلا أعضاء الأحزاب السياسية الراسخة أو الأثرياء على نحوٍ مستقلّ^{٣٥}. سقف كلّ مرشّحٍ مرتفعٌ جدّاً^{٣٦}. العوامل المالية تهتمّش النساء والقادمين الجدد وأولئك الذين ليسوا شديدي الثراء، وتعزّز النظام الراهن عبر تقوية مواقع الزعماء الموجودين من أصحاب رأس المال الاقتصادي الضخم.

... إلى تحدّي البنى البطريركية الشاملة

الترابط حتميّ بين تمكين النساء سياسياً وقوانين الأحوال الشخصية. وبالفعل، يبدو كثيرٌ من المرشّحات متحمّساتٍ لتغيير قوانين الأحوال الشخصية الموجودة بين أيدي رجال الدين والتي تملي حقوق النساء في الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والإرث. وقد شدّدت نايلة جعجع التي كانت مرشّحةً في دائرة بيروت الثانية عن المقعد الشيعي ثمّ سحبت ترشيحها على الطبيعة الظالمة لقوانين الأحوال الشخصية عبر الإشارة إلى أنّها تسمح «بتطبيق بعض النساء المسلمات عبر تطبيق الواتساب، في حين تبقى النساء المسيحيات عالقاتٍ في زيجاتٍ مجحفة أو تعيسة»^{٣٧}. أمّا المرشّحة زويا روحانا المرشّحة لمقعد الروم الأرثوذكس في دائرة الشوف - عاليه، فتوضّح بأنّ أهدافها الرئيسية تتمثّل في تمرير قانونٍ شاملٍ يتعامل مع كافّة أشكال العنف التي تواجهها النساء، بالإضافة إلى قانونٍ مدنيّ إلزاميّ للأحوال الشخصية يلغي تحكّم المحاكم المذهبية في حياة النساء الخاصّة. تؤمن روحانا بأنّ «عقلية اللبنانيين وثقافتهم لا يمكن تغييرها. وإصلاح القوانين حلٌّ أبسط بكثيرٍ من تغيير الثقافة البطريركية»^{٣٨}. وكما ذكرت روحانا، فإنّ الثقافة البطريركية عقبةٌ كبرى تمنع النساء من أن يلعبن دوراً فعّالاً في السياسة العامة، وهي متغلّعةٌ في كلّ الهياكل الاجتماعية في لبنان^{٣٩}.

الرسم البياني ٣: المرشّحات في لوائح الأحزاب السياسية اللبنانية الرئيسية في العام ٢٠١٨



المصدر: «# انتخابات ٢٠١٨: المرشّحات الإناث في لوائح الأحزاب السياسية اللبنانية الرئيسية»، ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط: <http://blogbaladi.com/elections2018-female-candidates-on-lebanons-major-political-parties-lists/>

ارتقاء مشاركة النساء السياسية في لبنان

الإصلاحات الأساسية في القانون الانتخابي التالي

أهم إصلاح انتخابي ينبغي إجراؤه هو إقرار قانونٍ انتخابيٍّ جديدٍ قبل الانتخابات القادمة، يسمح للمرشّحين بالتنافس كأفرادٍ من دون أن يكون عليهم الانضمام لللائحة. فقد قيّد نظام اللوائح بوضوح النساء في هذه الانتخابات، حيث لم يستطع ٢٤ بالمئة من المرشّحات الانضمام إلى لائحة.

علاوةً على ذلك، يجب على الحكومة اللبنانية أن تتخلّى عن رسم تسجيل المرشّحين والذي يبلغ ٥٠٠٠ دولارًا أمريكيًا لتشجيع النساء والرجال الذين ليست لديهم خلفية نخبوية على التقدّم للوظائف العامة، ولخلق فرصٍ أكثرٍ تساويًا بين المرشّحين، بصرف النظر عن نوعهم الاجتماعي.

يجب على الأحزاب التقليدية أن تقوم بخطواتٍ فوريةٍ لتشجيع مشاركة النساء الرسمية والفعلية في السياسة

تحتاج الأحزاب التقليدية لأن تكون أكثر انفتاحاً على النساء - ولاسيما بتبنيها لحصةٍ جندرية. من أهم ما خلصت إليه هذه الورقة هو أنّ معظم المرشّحات قليلات الارتباط بالأحزاب السائدة وانضممن إلى تحالفاتٍ جديدةٍ بدلاً من ذلك؛ بالتالي، يجب توسيع مشاركة النساء ضمن الأحزاب السياسية التقليدية. ثمة خطوةٌ عاجلةٌ يمكن القيام بها قبل الانتخابات القادمة، وهي أن تُفرض نسبة ٣٠ أو ٥٠ بالمئة كحصةٍ جندريةٍ لكلٍ من مرشّحي الأحزاب السياسية والمقاعد البرلمانية. سوف يشجّع هذا القانون مزيداً من النساء على التنافس بعد أن يعلمن بأنّ هنالك مقاعد مضمونة لهنّ، مع إرغام الأحزاب السياسية في الوقت عينه على تسمية مرشّحات. إضافةً إلى ذلك، سوف يسمح وجود حصةٍ جندريةٍ بتطبيع صورة النساء في السياسة وتبديد الصورة النمطية الشعبية التي تقصر المجال السياسي على الرجال.

الإصلاحات المتعلقة بالاقتصاد والعمل: فتح كامل إمكانيات النساء السياسية

الإصلاحات الاقتصادية ضروريةٌ هي أيضاً. سوف يكون تقديم مزيدٍ من فرص العمل للنساء وزيادة وجودهنّ في قوّة العمل اللبنانية والذي لا يتجاوز ٢٥ بالمئة^{٤٠} مكسباً كبيراً لحزبة النساء ولاستقلاليتها الاقتصادية. يجب أن تستخدم النساء اللواتي يرغبن في خوض سباق الانتخابات البرلمانية واللواتي تنقصهنّ الإمكانيات المالية وسائل التواصل الاجتماعي لتخفيف الكلفة الكبيرة للترويج لأنفسهنّ عبر الظهور على التلفزيون، وكذلك لتنظيم الحملات وورشات العمل والمناسبات والترويج لها.

قوّة التعاون: الحملات البديلة الموحّدة

ينبغي أن تتعاون الحملات والتحالفات الناشئة من منظمات «المجتمع المدني» مع الفاعلين الآخرين الذين يشاركونها في القيم والأهداف، وبعد ذلك القيام بحملاتٍ فعّالة. لقد افترقت مجموعات «المجتمع المدني» إلى التعاون في هذه الانتخابات، وحضورها ليس بقوة حضور المرشّحات. تتسابق النساء في كافة الدوائر الانتخابية الخمس عشرة، غير أنّ مجموعات «المجتمع المدني» لا تتنافس سوى في تسعٍ منها. وعلى الرغم من أنّ هذا الرقم لا يمثّل إلاّ أكثر بقليلٍ من نصف الدوائر، فإنّ تعاوناً أكثر جدّيةً كان سيؤدّي إلى وجود المجتمع المدني في كافة الدوائر. وكان ذلك سيؤدّي أيضاً إلى مزيدٍ من تحدي الأحزاب التقليدية الطائفية. ومثلما عبّرت المرشّحة جمانة حدّاد التي تنافس على مقعد الأقلّيات في بيروت، فإنّ «المجتمع المدني» يحتاج إلى جبهةٍ موحّدةٍ لأنهم الأقلّية التي تتحدّى نظاماً شديداً للتقليدية^{٤١}. إنّ تحالفاً قوياً للفاعلين السياسيين غير التقليديين سيزيد فرص تحدي الإقطاع السياسي والنظام الزبائني بهدف تحسين التناوب السياسي في الحياة السياسية اللبنانية.

الإصلاحات القانونية نحو المساواة الكاملة والمواطنة

تواجه المرأة اللبنانية عدداً كبيراً من العقبات في وجه تحقيقها لحضورٍ مهمٍّ في الفضاء السياسي. ليس هنالك عاملٌ وحيدٌ يمكن أن يفكّر نقص النساء في السياسة العامة، وبالتالي ليس هنالك حلٌّ وحيد. فالمرأة تعاني من كثيرٍ من

الحرمان في النظام القانوني اللبناني و«تنظيم التباين الجنسي لا يقتصر على مجال الأحوال الشخصية، بل إنّه العقدة الجوهرية في صميم القانون المدني والجنائي والإجرائي في لبنان»^{٤٢}.

بهذا تشجيع مزيدٍ من النساء اللبنانيات على الدخول إلى البرلمان، يجب عليهنّ أولاً أن يتمتّعن بكافة مواصفات المواطنة وبحقوق متساوية. ينبغي أن يتمتّع جميع اللبنانيين، بصرف النظر عن الطائفة أو النوع الاجتماعي، بحقوقٍ متساوية في ظلّ قوانين مدنية. سوف يجعل ذلك الأمر النساء مواطناتٍ يتساوين مع الرجال، ما سيؤدّي إلى زيادة تواجدهن في القطاعين الاقتصادي والسياسي. لا يمكن الطلب من اللبنانيات أن يشاركن بالكامل في المجتمع طالما أنّهنّ لا يتساوين مع الرجال، ولا مع بعضهنّ بعضاً. ويستتبع ذلك إصلاح العقبات الاجتماعية والقانونية التالية التي تقهر النساء: قوانين الأحوال الشخصية وقانون الجنسية والقوانين الجنائية التي تتعامل مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والقوانين الانتخابية.

إنّ إنهاء تحكّم النظام الطائفي اللبناني بحياة المواطنين هو إلى حدّ كبير أكثر القضايا إلحاحاً في ما يخصّ النساء، وهو أيضاً الأكثر صعوبةً لأنّه تجسيدٌ للنظام الاجتماعي والسياسي اللبناني. يمكن أيضاً أن يؤدّي إجراء إصلاحاتٍ جوهريةٍ في القوانين البطريركية التي تحكم شؤون النساء في مسائل الزواج والطلاق والإرث وحضانة الأبناء إلى تحسين كبيرٍ في ظروف النساء. لقد برهن السياسيون اللبنانيون مراراً وتكراراً على أنّهم لا يضعون حقوق النساء أولويةً لهم. إنّ منع النساء من الحصول على مزيدٍ من الحقوق يسترضي النخب الدينية التي تمارس سلطةً قضائيةً كبيرة على وضع النساء الشخصي وعلى حركاتهنّ الاجتماعي. استناداً إلى تحليل الحملة الانتخابية للعام ٢٠١٨، يظهر أنّ أكثر الطرق نجاعةً لإنجاز هذا الأمر تتمثّل في الضغط بقوةٍ على محاكم الأحوال الشخصية وعلى السياسيين عبر حملاتٍ شعبيةٍ تقوم بها مجموعات حقوق المرأة. المناصرة سلاحٌ قويٌّ في هذه الحالة وهي تحشد النساء وتضغط على الحكومة وتفضح السياسيين وأعضاء الأحزاب السياسية الذين يصوّتون ضد حقوق المرأة. كما ننصح بأن تعالج الحكومة العنف المستند إلى النوع الاجتماعي عبر تجريم التحرش الجنسي والاعتصاب في إطار الزواج.

هنالك إصلاحٌ قانوني ملحٌ آخر يتعلّق بتمكين جميع اللبنانيات من منح جنسيتهنّ لأبنائهنّ. فالقانون الحالي تمييزيٌّ ضدّ النساء لأنّه يحرّمهنّ من هذا الحق. وإذا ما كان الطفل لا يمكن أن يصبح لبنانياً إلاّ عبر الأب، فإنّ المواطنة هي ذكوريةٌ بطبيعتها. وكي تصبح النساء مواطناتٍ بالكامل، لا بدّ من منحهنّ هذا الحق. يجب على المجموعات النسائية مواصلة تسييس هذه القضية حتّى يتم تعديل هذا القانون الظالم بالصورة المناسبة.

أخيراً، لا يمكن النظر في مشاركة النساء السياسية بمعزلٍ عن الإصلاح القانوني والاقتصادي والاجتماعي. فالاعتماد المتبادل بين الأنظمة البطريركية والأبوية العديدة، القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في لبنان يجعل إعادة تعريف هذه الهياكل أو تحديها أمراً شديداً الصعوبة على النساء. سيؤدّي التغيير البنيوي إلى المساواة بين الجنسين، لكن على النساء ألاّ ينتظرن حدوث ذلك، وحتّى حدوثه، على النساء مواصلة المساومة مع «البطريركية»^{٤٣}.

1 يأتي موجز السياسات هذا في سياق دعوة «جديد على المشهد، هل يمكن للفاعلين السياسيين الجدد وللمرأة المضي قدماً في الانتخابات النيابية اللبنانية للعام ٢٠١٨؟». لتفاحش أشمل حول مشاركة الفاعلين «الجدد» و «مجموعات المجتمع المدني» الناشئة في الانتخابات النيابية اللبنانية لعام ٢٠١٨، أنظر: زينة الحلو، «هل الانتخابات اللبنانية للعام ٢٠١٨ فرصة ظهور فاعلين سياسيين «جدد»؟» **بوابة المعرفة للمجتمع المدني**، مركز دعم لبنان، بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٢ أنظر: دنيز كندويوتي، «المساومة مع البطورية»، المجلد ٢ (٣) من **مجلة الجندر والمجتمع**، أيلول ١٩٨٨، ص. ٢٧٤-٢٩٠. في المساومة مع البطورية، تعمل النساء ضمن قيود نظام بطوريكي لزيادة الخيارات والمنافع إلى الحد الأقصى.

٣ على الرغم من أنّ لبنان يحتلّ مرتبةً دنيا في المعدلات العالمية للتعليم الثانوي لكلا الجنسين، فإنّ معدّل تعلم النساء أقلّ بقليل من معدّل تعلم الرجال، ويميل كلٌّ من الرجال والنساء إلى أن تكون أعدادهم المسجّلة شبه متساوية في التعليم الثانوي. نسبة النساء في الطلاب الجامعيين تعادل النصف في لبنان. انظر: وليام أفييس، «المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في لبنان»، *DFID Helpdesk Report*، آب/أغسطس ٢٠١٧، ص. ١٢.

٤ تشكّل اللبانيّات ما يقارب ٢٥ بالمئة من قوّة العمل. انظر: «نساء لبنان في الإحصائيات - ٥٠ بالمئة من السكّان، ٢٥ بالمئة من قوّة العمل و٣ بالمئة من السياسيين»، **ذا مونثلي**، متاح على الرابط: http://monthlymagazine.com/article-1722_desc [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨].

٥ حالياً، لا تحتلّ النساء في البرلمان اللبناني سوى أربعة مقاعد من أصل ١٣٨ مقعداً، وجميعهنّ ورنثن مقاعدهنّ من عائلاتٍ سياسية. بهيّة الحريري وستريدا جعجع ونايلة تويني وجيلبيرت زوين. كما تتركز المقاعد الحكومية الأخرى في أيدي الرجال على نحوٍ ساحق.

٦ لميا رستم شحادة، «النساء قبل الحرب»، ورد في: لميا رستم شحادة

غينزفيل (تحرير)، **النساء والحرب في لبنان**، فلوريدا، منشورات جامعة فلوريدا، ١٩٩٩، ص. ٣٣٤-٣٣٤.

٧ كلمة زعماء هي جمعٌ لكلمة زعيم، وهو قائدٌ مجتمعيٌّ أو رجلٌ فوّجٌ يقدّم الخدمات مقابل الولاء. انظر: نزار حمزة، «الزياتنية، لبنان: الجذور والاتجاهات»، المجلد ٣٧ (٣) من **مجلة دراسات شرق أوسطية**، تمّوز/يوليو ٢٠٠١، ص. ١٦٧-١٧٨.

٨ سعاد جوزيف، «انحدار الأثمة: القرابة والمواطنة في لبنان»، المجلد ٣ (٣) من **مجلة دراسات المواطنة**، ١٩٩٩، ص. ٣١٨-٣٩٥.

٩ لميا رستم شحادة، «التغيّر المرتبط بالتنوع الاجتماعي في لبنان»، المجلد ٢٢ (٣) من **مجلة التكوينات النسوية**، ٢٠١٠، ص. ٢١٠-٢٢٨.

١٠ انظر: اليزابث ثومسون، **المواطنون في المستعمرات: الحقوق الجمهورية والمزايا الأبوية والتنوع الاجتماعي في سوريا ولبنان أثناء الانتداب الفرنسي**، نيويورك، منشورات جامعة كولومبيا، ٢٠٠٠.

١١ يوسف دياب، «البرلمان اللبناني يتّجه نحو تمديد ثالث لولايته»، **صحيفة الشرق الأوسط بالإنكليزية**، نيسان/أبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط: <https://eng-archive.aawsat.com/youssef-diab/news-middle-east/lebanese-parliament-heads-toward-third-term-extension> [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨]. مده ولاية البرلمان أربع سنوات. كان من المفترض أن تجري الانتخابات النيابية في حزيران/يونيو ٢٠١٣، لكنّها تأجلت ثلاث مرّات. وقد مدّد البرلمان لنفسه بطريقه غير شرعية في العام ٢٠١٤ حتّى العام ٢٠١٨، بحجة وجود مخاوف أمنية تتعلّق بالحرب في سوريا.

١٢ أقيمت آخر انتخاباتٍ برلمانية في لبنان في العام ٢٠٠٩. وفي حين أنّ مده ولاية البرلمان هي أربع سنوات، فقد ألغيت الانتخابات اللاحقة عدّة مرّات. وكان التبرير لهذه التمديدات هو الحاجة للعثور على توافق جميع الأحزاب على الإصلاح الانتخابي. وعلى مدى السنوات منذ العام ٢٠٠٩، تذبذبت مواقف صانعي القوانين حول هذا الإصلاح. وكان النظام الانتخابي

السابق عرضةً للانتقاد بسبب عدم كونه تمثيلاً وفي العام ٢٠١٦، انتخب البرلمان ميشيل عون رئيساً كجزء من صفقة تشارك السلطة التي وضعت سعد الحريري في منصب رئاسة الحكومة. بعد ستة أشهر من المفاوضات في اجتماعاتٍ مغلقة، أُعلن عن القانون الجديد في حزيران/يونيو ٢٠١٧ وحُدّد أيار/مايو ٢٠١٨ توقيتاً لأوّل جولة من الانتخابات النيابية تقام منذ تسع سنوات.

١٣ يمكن أن يكون المجتمع المدني أرضاً خصبةً لظهور مرشّحين سياسيين دخلاء ليتنافسوا ضمن نظامٍ يعزّز قبضة العائلات السياسية النخبوية على الحكم. إنّ ظهور فاعلين من المجتمع المدني كفاعلين سياسيين تطوّر جديدٌ ومهمٌّ في بلدٍ كثيراً ما يعاد فيه تدوير المواقف السياسية بين أعضاء العائلات الذكور.

١٤ الحاصل الانتخابي هو العدد الكليّ للأصوات في دائرةٍ انتخابية مقسّمة على عدد المقاعد المتاحة في هذا القطاع.

١٥ أثناء الانتخابات النيابية السابقة في النظام الأغلبي السابق، شكّلت الأحزاب السياسية تحالفاتٍ لوضع قوائم مرشّحين. يختار الحزب المرشّحين، ويصوّت أعضاء ذلك الحزب لقائمة المرشّحين التي يطلب منهم الحزب التصويت لها. لم تكن هذه الطريقة مقوننة في القانون وكان بوسع المرشّح تقنياً أن يتنافس من دون أن يكون جزءاً من قائمة، لكن عملياً كان معظم الناخبين يختارون قوائم كاملة. وتفوز القائمة التي تحوز على أغلب الأصوات بكامل مقاعد تلك الدائرة الانتخابية التي تمّح حصّة طائفية. وكان ذلك يعني أنّه حتّى في حال حصول قائمته ما على المرتبة الثانية في عدد الأصوات، فلم يكن أيّ من مرشّحيها قادراً على الوصول إلى البرلمان.

١٦ قانون الانتخابات اللبناني للعام ٢٠١٧: النصّ الكامل باللغة الإنكليزية، **صحيفة ديلي ستار**، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، متاح على الرابط: <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News-411988/07-Jul/2017/News-2017-lebanese-electoral-law-full-text-in-english.ashx> [آخر دخول بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨].

١٧ بشير الخوري، «مجموعات المجتمع المدني اللبناني تُقلع للانتخابات العام ٢٠١٨»، **صحيفة المونيتور**، ١٩ حزيران / يونيو ٢٠١٧، متاح على الرابط: <https://www.al-monitor.com/pulse/lebanon-civil-/06/2017/originalsociety-non-partisans-prepare-for-elections.html> [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٨].

١٨ هذه الإحصائيات متاحة في عدّة وثائق PDF على موقع الانتخابات اللبنانية، المتاح على الرابط: <https://bit.ly/2H2pVW3> [آخر دخول بتاريخ ١ نيسان / أبريل ٢٠١٨]. على الرغم من أنّ عدد المرشحات الذي أعلنته وزارة الداخلية والبلديات بتاريخ ٧ آذار / مارس ٢٠١٨ قد وصل إلى ١١١، فإنّ عدد المرشحات قد غُذّل ليصبح ١١٣ مرشحة (كما أُكِّدَت بالهاتف وزارة الداخلية والبلديات بتاريخ ٢٢ آذار / مارس ٢٠١٨).

١٩ المصدر السابق.

٢٠ موقع الانتخابات اللبنانية، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2uwGdAZ> [آخر دخول بتاريخ ١ نيسان / أبريل ٢٠١٨].

٢١ نجلاء حمود، «نساء عگار»: تأمل في أن تكون نصف البرلمان»، **صحيفة الأخبار**، ١٠ آذار / مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط: <https://al-akhbar.com/Politics/٢٤٥٩١٥> [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٨].

٢٢ «نصف المجتمع، نصف البرلمان» - حملة النساء اللبنانيات من أجل مزيدٍ من السلطة السياسية»، **ذي ناشيونال**، ٢١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٨، متاح على الرابط: <https://www.thenational.ae/world/half-of-society-half-of-parliament-lebanese-women-campaign-for-1.697205-more-political-power> [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٨].

٢٣ «سعادة: حزب الكتائب يتشبّث بمطلب الحصّة النسائية»، موقع الكتائب، ٨ آذار / مارس ٢٠١٧، متاح على الرابط: <http://www.kataeb.org/saade-kataeb-/08/03/2017/local-party-holding-onto-women-quota-demand> [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٨].

٢٤ «النساء اللبنانيات يتطلّعن إلى لعب دورٍ أكبر في الانتخابات النيابية»، **غولف نيوز**، ٢١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٨، متاح على الرابط: <http://gulfnews.com/news/mena/lebanon/lebanese-women-look-for-greater-role-in-parliament-elections-1.2160316> [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٨].

٢٥ مقابلة قام بها المؤلّفان مع لارا سعادة، بيروت، ١٥ آذار / مارس ٢٠١٨.

٢٦ «عضو البرلمان اللبناني إيلي ماروني يلوم النساء اللبنانيات على اغتصابهنّ»، **حالة ذهنية منفصلة**، ٩ آب / أغسطس ٢٠١٦، متاح على الرابط: <https://stateofmind13.com/lebanese-mp-/09/09/2016/com-elie-marouni-blames-lebanese-women-for-getting-raped/elie-marouni/#main> [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٨].

٢٧ انظر: تانيا هندرسون وكاميل نلسون وزينة شمالي، «زيادة مشاركة النساء السياسية في لبنان: تأملات في الموانع والفرص والأمل»، المجلد ٨ (٤) من **مجلة السياسة والقانون**، ٢٠١٥، ص. ٢٣٣.

٢٨ «#انتخابات ٢٠١٨: المرشحات في قائمة الأحزاب السياسية الكبرى في لبنان»، **بلوغ بلدي**، ١٨ آذار / مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط: <http://blogbaladi.com/elections2018-female-candidates-on-lebanons-major-political-parties-lists> [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٨].

٢٩ موقع الانتخابات اللبنانية، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2HPpVW3> [آخر دخول بتاريخ ١ نيسان / أبريل ٢٠١٨].

٣٠ مقابلة أجراها المؤلّفان مع نعمت بدر الدين، بيروت، ١٣ آذار / مارس ٢٠١٨.

٣١ مقابلة أجراها المؤلّفان مع نوال مدلّلي، بيروت، ١٣ آذار / مارس ٢٠١٨.

٣٢ مارتين نجم هي الأمينة العامة للتيار الوطني الحر. مقابلة أجراها المؤلّفان مع مارتين نجم، بيروت، ٢١ آذار / مارس ٢٠١٨.

٣٣ «سركيس، أول أمينة عامّة»، ٢١ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٦، متاح على الرابط: <https://www.lebanese-chantal-/21/10/2016/forces.com-sarkis-2/> [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٨].

٣٤ أُسّس ناشطون في المجتمع المدني الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في العام ١٩٩٦ والتي لعبت دوراً رائداً في لبنان عبر مراقبة الانتخابات وتقديم مبادرات لضمان انتخاباتٍ حرّة ونزيهة وشّافة. انظر: <http://www.lade.org.lb> [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان / أبريل ٢٠١٨].

٣٥ تنصّ المادة ٦١ من القانون الجديد على ما يلي: يحدّد سقف المبلغ الأقصى الذي يجوز لكلّ مرشّحٍ إنفاقه أثناء فترة الحملة الانتخابية وفقاً لما يأتي: قسم ثابت مقطوع قدره مئة وخمسون مليون ليرة لبنانية (٩٩٢٤٠ دولاراً أمريكياً)، يضاف إليه قسمٌ متحرّكٌ مرتببٌ بعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى التي يُنتخب فيها وقدره خمسة آلاف ليرة لبنانية عن كلّ ناخبٍ من الناخبين المسجّلين في قوائم الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى. أمّا سقف الإنفاق الانتخابي للأثمة، فهو مبلغٌ ثابتٌ مقطوعٌ قدره مئة وخمسون مليون ليرة لبنانية عن كلّ مرشّحٍ فيها. يمكن إعادة النظر بهذا السقف لدى افتتاح فترة الحملة الانتخابية في ضوء الظروف الاقتصادية وذلك بموجب مرسومٍ يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية والبلديات وبعد استطلاع رأي الهيئة.

٣٦ مقابلة أجراها المؤلّفان مع علي سليم، بيروت، ١٤ آذار / مارس ٢٠١٨.

٣٧ مقابلة أجراها المؤلّفان مع نايلة جعجع، بيروت، ١٠ آذار / مارس ٢٠١٨. اضطرت جعجع للانسحاب بسبب خلافاتٍ بينها وبين مرشّحين كان من المفترض أن يكونوا معها في لائحة. وقد أُجريت المقابلة من أجل هذا البحث قبل انسحاب جعجع تستفيض جعجع حول أسباب انسحابها في مقابلةٍ تلفزيونية أجرتها معها قناة LBCI. مقابلة أجرتها دينا صادق مع نايلة جعجع (بالعربية) في برنامج **نهاركم سعيد**، ٢٨ آذار / مارس ٢٠١٨، متاح على الرابط:

<https://www.lbcgroup.tv/nayla-geagea-/37981/watch/omad-bazzi-raghida-dergham/> en [آخر دخول بتاريخ ٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٨].

٣٨ مقابلة أجراها المؤلّفان مع زويا روحانا، بيروت، ١٥ آذار/ مارس ٢٠١٨.

٣٩ سعاد جوزيف، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩٩، ص. ٣١٨-٢٩٥.

٤٠ تشكّل النساء اللبانيات ما يقارب ٢٥ بالمئة من قوّة العمل. «تشكّل النساء اللبانيات في الإحصائيات ٥٠ بالمئة من السكّان و٢٥ بالمئة من قوّة العمل و٣ بالمئة من السياسيين»، **مصدر سبق ذكره**.

٤١ مقابلة أجراها المؤلّفان مع جمانة حدّاد، بيروت، ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٨.

٤٢ انظر: مايا مقداشي، «الجنس والطائفية: البنية القانونية للمواطنة اللبنانية»، المجلد ٣٤ (٢) من **دراسات مقارنة في جنوب آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط**، ٢٠١٤، ص. ٢٨١.

٤٣ انظر: دنيز كنديوّتي، **مصدر سبق ذكره**، ص. ٢٧٤-٢٩٠.

فريق العمل

كاثرين بتروني و ماركوس هالينان، باحثين ومستشارين دعم لبنان
أمريشا جغارناتسينغ، مسؤولة المشروع والبحث
ميا بوخالد، مسؤولة المشروع والبحث
ساره المصري، باحثة في الجندر
ليا يمين، مديرة المنشورات
ماري نويل أبي ياغي، مديرة الأبحاث

الترجمة

رندة بعث

تخطيط وتصميم

نايلا يحيى

ليا يمين

مركز دعم لبنان يشكر الشركاء أدناه لمشاركتهم في إنتاج موجز السياسات هذا:
دورين خوري، ميريم يونس.

ستدات مشاركات في العمل السياسي (سمع) هو برنامج لمنظمة هيغوس مع شركاء محليين في O دول: ملاوي، زمبيا،
زمبيوي، الأردن ولبنان.

تعبر وجهات النظر الموجودة في هذه المطبوعة عن آراء المؤلف/ة (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر دعم لبنان
أو شركائه.

Lebanon Support © Beirut, April 2018.

لا يجوز نسخ أي جزء من هذه المطبوعة أو توزيعها أو نقلها بأي شكل أو وسيلة، وهذا يتضمن النسخ الضوئي أو التسجيل
بالوسائل الميكانيكية أو الإلكترونية، من دون إذن خطي من الناشر، إلا في حال الاقتباس الموجز أو الإشارة المرجعية في
المقالات والمجلات والمنشورات النقدية، والاستخدامات غير التجارية الأخرى المجازة بموجب قانون حقوق النشر.